لينين

الحزب العلني والماركسيون

قضايا الخلاف

يا عمال العالم، اتحدوا

طريق البلشفيّة

موقع أممي للإعلام البلشفي باللسان العربي

لينين

قضايا الخلاف

الحزب العلني والماركسيون

ترجمة

محمد علي العربي

دار النشر البلشفي العربي

القيروان، أوت 2020

المصدر المعتمد في هذه الترجمة

Controversial Issues, An Open Party and the Marxists,

LCW, 19:147-169, 4th ed

المحتويات

قرار 1908 5

قرار 1910 10

موقف التصفويين من قراري 1908 و1910 14

مغزى التصفوية الطبقي 18

شعار "النضال في سبيل حزب علني" 22

خاتمة 26

قرار 1908

يبدو الصراع الدائر الآن بين جريدتي الحقيقة (البرافدا) والشعاع (لوش) غير ضروري وغير واضح كفاية عند الكثير من العمال. ومن الطبيعي عندما تصدر مقالات الجدال في أعداد منفصلة من الجريدة وفي قضايا مختلفة، وأحيانًا قضايا خاصة جدا، فإنها لا تقدم فكرة متكاملة عن موضوع الصراع ومحتواه. لذا، فقد نشأ استياء مشروع عند العمال.

ومع ذلك، فإن قضية التصفوية، التي يدور حولها الصراع الآن، هي في الوقت الحاضر إحدى أهم القضايا وأكثرها إلحاحا عند الحركة البروليتارية. ولا يمكن للمرء أن يكون عاملا واعيا طبقيا ما لم يدرس هذه القضية بالتفصيل ويكون رأيا محددا فيها. فالعامل الذي يرغب في المشاركة بشكل مستقل في تقرير مصير حزبه لن يتخلى عن الجدال، حتى لو لم يكن مفهوما تماما من الوهلة الأولى، بل سيسعى بجد حتى يبلغ الحقيقة.

كيف نبحث عن الحقيقة؟ كيف يمكن للمرء أن يجد طريقه عبر تشابك الآراء والتأكيدات المتناقضة؟

يدرك كل عاقل أنه إذا ما احتدم صراع مرير في أي موضوع، فلأجل التثبت من الحقيقة، يجب ألا يقتصر على تصريحات المتنازعين، بل يجب أن يفحص الحقائق والوثائق بنفسه، أن ينظر بنفسه ما إذا كانت هناك أية أدلة يمكن الحصول عليها من الشهود وما إذا كانت هذه الأدلة موثوقة.

طبعا هذا ليس مما يسهل انجازه دوما. فمن "الأسهل" بكثير أن نأخذ الأمر على أنه مسلم به وما نسمعه وما هو أكثر "صراحة" وما إلى ذلك. لكن الأشخاص الذين يشعرون بالرضا

عن هذا إنما نصفهم "بالسطحيين" ذوي عقول ساذجة، ولا تأخذهم على محمل الجد. لا يمكن بلوغ حقيقة أية قضية مهمة ما لم يبذل فدر معين من الجهد المستقل. وأي شخص يخاف بذل الجهد لن يبلغ الحقيقة.

لذا، فإننا نتوجه بحديثنا فقط إلى أولئك العمال الذين لا يخافون من هذا الجهد والذين قرروا الوصول إلى جوهر الأمر بأنفسهم ومحاولة اكتشاف الحقائق والوثائق وأدلة الشهود.

السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: ما هي التصفوية؟ ما أصل هذه الكلمة وماذا تعني؟

تقول جريدة الشعاع إن تصفية الحزب، أي حل الحزب وتفكيكه، والتخلي عنه، إنما ذلك مجرد اختراع شرير. وتزعم أن البلاشفة "الانفصاليون" اخترعوا هذه التهمة ليرموا بها المناشفة!

وتقول جريدة الحقيقة إن الحزب بأسره يدين التصفوية ويحاربها منذ أكثر من أربعة أعوام.

من على حق؟ كيف نبلغ الحقيقة؟

من الواضح أن السبيل الوحيد هو البحث عن الحقائق والوثائق من تاريخ الحزب في السنوات الأربع الماضية، من عام 1908 إلى عام 1912 وهو العام الذي انفصل فيه التصفويون عن الحزب نهائيا.

وتؤلف تلك السنوات الأربع التي ظل خلالها التصفويون الحاليون في الحزب أهم فترة لاكتشاف أصل مصطلح التصفوية وكيف نشأ.

لذا، فالاستنتاج الأول والأساسي: من يتحدث عن التصفوية لكنه يتجنب حقائق ووثائق الحزب للفترة 1908-1911 إنما هو يخفي الحقيقة عن العمال.

فما هي حقائق ووثائق الحزب؟

أولها قرار الحزب الصادر في ديسمبر 1908. فإذا كان العمال لا يرغبون في أن يعاملوا كأطفال ممتلئة رؤوسهم بالحكايات الخرافية فعليهم أن يسألوا نوابهم أو قادتهم أو ممثليهم ما

إذا كان قد تم تبني قرار الحزب في قضية التصفوية في ديسمبر 1908 وفيما كان يقوم ذلك القرار.

لقد تضمن القرار إدانة للتصفوية وشرحا لماهيتها.

التصفوية هي «محاولة مجموعة من مثقفي الحزب تصفية [أي حل، تدمير، إلغاء، أغلاق] تنظيم الحزب الحالي واستبداله بجمعية فضفاضة علنية [أي تعمل وفق القانون القائم جهرا]، مهما كان الثمن، ولو كان ذلك التخلي عن البرنامج والتكتيك وتقاليد الحزب [التجربة المنجزة]».

ذلك هو قرار الحزب في التصفوية الذي تم اقراره منذ أكثر من أربع سنوات.

يبين هذا القرار جوهر التصفوية ولماذا أدينت. فجوهرها هو التخلي عن "السرية" وتصفيتها واستبدالها بأي ثمن بجمعية عديمة الشكل تعمل بصورة قانونية. لذا، فإن ما يدينه الحزب ليس العمل القانوني وليس الإصرارا على الحاجة إليه، وإنما يدين الحزب – ويدين دون تحفظ – استبدال الحزب القديم بشيء عديم الشكل، "مفتوح"، شيء لا يمكن تسميته حزبا.

لا يمكن للحزب أن يستمر في الوجود ما لم يدافع عن وجوده ويحارب دون تحفظ من يريد تصفيته والقضاء عليه ولا يعترف به ويتخلى عنه. وهذا أمر بديهي.

يجب أن نقول لأي شخص يتخلى عن الحزب الحالي باسم حزب جديد: حاول بناء حزب جديد، لكن لا يمكنك البقاء عضوا في الحزب القديم والحاضر والقائم. وهذا هو معنى قرار الحزب الذي أقره في ديسمبر 1908. ومن الواضح أنه لم يكن من الممكن اتخاذ أي قرار آخر في قضية وجود الحزب.

ومن الطبيعي أن التصفوية مرتبطة أيديولوجيا بالارتداد، بالتخلي عن البرنامج والتكتيك، بالانتهازية. هذا هو بالضبط ما هو مبين في القسم الختامي من القرار المذكور آنفا. لكن التصفوية ليست انتهازية فقط. إذ يقود الانتهازيون الحزب إلى طريق برجوازي خاطئ، إلى طريق سياسة عمالية ليبرالية، لكنهم لا يتخلون عن الحزب نفسه، ولا يصفونه. التصفوية هي ضرب من الانتهازية التي تسير مباشرة نحو التخلي عن الحزب. ومن البديهي أن الحزب لا

يمكن أن يوجد إذا كان من بين أعضائه أولئك الذين لا يعترفون بوجوده. وإنه لمن الواضح بنفس القدر أن التخلي عن العمل السري في ظل الظروف الحالية هو تخلي عن الحزب القديم.

لذا، فالسؤال هو ما كان موقف التصفويين من هذا القرار الحزبي الذي اتخذ في ديسمبر 1908.

هذا هو لب الموضوع، وهو محك صدق التصفويين وشرفهم.

ما من أحد منهم، طالما لم يفقد رشده، ينكر أن هذا القرار كان قد أقره الحزب ولم يلغه.

إن التصفويين يلجأون إلى المراوغات. فهم إما يتجنبون السؤال فيخفون عن العمال قرار الحزب عام 1908، أو يقولون أن ذلك القرار كان اتخذه البلاشفة (وغالبا ما يبدون سوء المعاملة).

لكن سوء المعاملة لا مغزى لها سوى ضعف التصفويين. هناك قرارات حزبية اتخذها المناشفة، على سبيل المثال، كالقرار المتعلق بالبلديات على سبيل المثال والذي أقر في ستوكهولم عام 1906. وهذه معلومة عامة. الكثير من البلاشفة لا يوافقون على ذلك القرار. لكن ما من أحد منهم أنكر أن يكون قرارا حزبيا. وبنفس الطريقة فإن قرار 1908 في موضوع التصفوية هو قرار حزبي. لذا، فكل محاولات التهرب من هذا السؤال إنما تعني فقط الرغبة في تضليل العمال.

من يريد الاعتراف بالحزب، لا فقط بالكلمات، فلن يسمح بأي انحراف، وسيصر على بلوغ الحقيقة فيما يتعلق بقرار الحزب في قضية التصفوية. وقد تم دعم هذا القرار منذ عام 1909 من جانب جميع المناشفة المؤيدين للحزب برئاسة بليخانوف الذي أوضح في مجلته دنيفنيك وفي جملة كاملة من المنشورات الماركسية الأخرى، مرارا وتكرارا، كيف أن أي أحد يريد تصفية الحزب لا يمكن أن يكون عضوا فيه.

لقد كان بليخانوف منشفيا وسيظل كذلك. لذا، فإشارات التصفويين المعتادة إلى الطبيعة "البلشفية" لقرار الحزب عام 1908 خاطئة على نحو مضاعف.

وكلما زاد إساءة التصفويين لبليخانوف في جريدتي الشعاع وفجرنا، إلا وكان الدليل أوضح على أن التصفويين مخطئين وأنهم يحاولون إخفاء الحقيقة بالضوضاء والصراخ والشجار. في بعض الأحيان يمكن أن يفاجأ المبتدئ بمثل هذه الأساليب، ولكن على الرغم من كل ذلك سيجد العمال طريقهم وسيتجاهلون هذه الإساءات قريبا.

هل وحدة العمال ضرورية؟ أجل.

هل وحدة العمال ممكنة دون وحدة التنظيم العمالي؟ كلا، وذلك واضح.

ما الذي يمنع وحدة حزب العمال؟ الخلاف حول التصفوية.

لذا، يجب على العمال أن يفهموا فيما يقوم هذا الخلاف حتى يتمكنوا هم أنفسهم من تقرير مصير حزبهم والدفاع عنه.

الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي معرفة قرار الحزب الأول المتعلق بالتصفوية. يجب على العمال معرفة هذا القرار معرفة دقيقة ودراسته بعناية كاملة، مع تنحية كل محاولات التهرب من السؤال أو تتبعه. وبعد دراسة هذا القرار، سيشرع كل عامل في فهم جوهر التصفوية، ولما هي قضية مهمة و"محيرة"، ولماذا واجهها الحزب خلال أكثر من أربع سنوات من المرحلة الرجعية.

في المقال القادم سننظر في قرار حزبي آخر مهم في موضوع التصفوية والذي تم إقراره منذ حوالي ثلاث سنوات ونصف، ثم ننتقل إلى الحقائق والوثائق التي توضح وضع القضية في الوقت الحاضر.

قرار 1910

في مقالنا الأول (جريدة الحقيقة، عدد 289) اعتمدنا الوثيقة الأولى والأساسية التي يجب على العمال الذين يرغبون في اكتشاف حقيقة الخلاف الحالي أن يتطلعوا عليها، وهي قرار الحزب الصادر في ديسمبر 1908 في التصفوية.

الآن سنعتمد ونفحص قرارا حزبيا آخر لا يقل أهمية في نفس القضية تم إقراره منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، في جانفي 1910. هذا القرار مهم على نحو خاص لأنه أقر بالإجماع: فقد قبل به كل البلاشفة بدون استثناء وكامل مجموعة «إلى الأمام» وكذلك (وهذا الأهم) كل المناشفة والتصفويين الحاليين دون استثناء، وكذلك جميع الماركسيين "القوميين" (أي اليهود والبولنديين واللاتفيين).

وأدرج هنا كامل أهم فقرة في هذا القرار:

إن وضع الحركة الاشتراكية-الديموقراطية التاريخي في فترة الثورة المضادة البرجوازية يؤدي حتما، من جهة أولى، كتعبير عن التأثير البرجوازي في البروليتاريا، إلى نبذ الحزب الاشتراكي-الديموقراطي غير القانوني والاستخفاف بدوره وأهميته، وإلى محاولات تقليص المهنات في البرنامج والتكتيك وشعارات الاشتراكية-الديموقراطية المنسجمة، إلخ، ومن جهة ثانية، يؤدي ذلك إلى نبذ نشاط الاشتراكية-الديموقراطية في الدوما والاستفادة من الإمكانيات القانونية، وإلى الفشل في فهم أهمية كليهما وعدم القدرة على ملاءمة تكتيك الاشتراكية-الديموقراطية المنسجمة للظروف التاريخية الخاصة في لحظة بعينها، إلخ.

وإنه لجزء لا يتجزأ من تكتيك الاشتراكية-الديموقراطية في ظل هذه الظروف أن تتغلب على الانحرافات من خلال توسيع وتعميق العمل الاشتراكي-الديموقراطي في جميع مجالات الصراع الطبقي البروليتاري وأن تشرح خطر مثل هذه الانحرافات.

يبين هذا القرار بوضوح أنه قبل ثلاث سنوات ونصف، كان جميع الماركسيين، ممثلين في جميع التيارات دون استثناء، كانوا مضطرين إلى الاعتراف بالإجماع بانحرافين عن التكتيك الماركسي. ولقد جرى تقدير كلا الانحرافين على أنهما خطيران. وجرى تفسير كلا الانحرافين على أنهما ناجمان، لا بالصدفة عن الإرادة الشريرة عند بعض الأفراد، وإنما هما ناجمان عن "الوضع التاريخي" للحركة البروليتارية في الفترة الحالية.

وفضلا عن ذلك، يشير قرار الحزب المعني بالإجماع إلى أصل هذه الانحرافات الطبقي ومغزاها. بالنسبة للماركسيين لا يقتصرون على إشارات مجردة وجوفاء إلى الاضطراب والتفكك. فهذا الشعور بالارتباك وانعدام الإيمان واليأس والحيرة السائدة في ذهن العديد من أتباع الديمقراطية والاشتراكية معلوم للجميع. لا يكفي الاعتراف بذلك. من الضروري فهم الأصل الطبقي للخلاف والتفكك، وفهم المصالح الطبقية المتأتية من بيئة غير بروليتارية وهي التي تغذي "التشوش" بين أصدقاء البروليتاريا.

ولقد قدم قرار الحزب الذي أقر قبل ثلاث سنوات ونصف إجابة على هذا السؤال المهم: إن الانحرافات عن الماركسية ناتجة عن «الثورة المضادة البرجوازية»، و«التأثير البرجوازي في البروليتاريا».

ما هي هذه الانحرافات التي تهدد بتسليم البروليتاريا لتأثير البرجوازية؟ لقد اختفى بشكل تام تقريبا أحد هذه الانحرافات المرتبط بخط مجموعة «إلى الأمام» والذي يرمي إلى التخلي عن النشاط الاشتراكي-الديموقراطي في مجلس الدوما واستغلال الإمكانيات القانونية. فما من أحد من الاشتراكيين-الديمقراطيين في روسيا يبشر الآن بهذه الآراء غير الماركسية الخاطئة. فقد شرعت مجموعة «إلى الأمام» (بما في ذلك ألكسينسكي وآخرين) النشاط في جريدة الحقيقة إلى جانب المناشفة المؤيدين للحزب.

الانحراف الآخر المشار إليه في قرار الحزب هو التصفوية. وهذا واضح من الإشارة إلى "التخلي" عن الحركة السرية و"التقليل" من دورها وأهميتها. أخيرا، لدينا وثيقة دقيقة جدا، تم نشرها قبل ثلاث سنوات ولم يدحضها أحد، وهي وثيقة صادرة عن جميع الماركسيين

"القوميين" وعن تروتسكي (فأفضل الشهود لن يستطع التصفويون الحصول عليهم). تنص هذه الوثيقة مباشرة على أن

«من حيث الجوهر سيكون من المرغوب فيه تسمية الاتجاه المشار إليه في قرار بالتصفوية، وهو اتجاه يجب محاربته...

لذا، فإن الحقيقة الأساسية والأكثر أهمية التي يجب أن يعرفها كل من يريد أن يفهم ما يدور حوله الخلاف الحالي هي التالية – قبل ثلاث سنوات ونصف، اعترف الحزب بالإجماع بأن التصفوية انحراف عن الماركسية «خطير»، الانحراف الذي تجب محاربته والذي يعبر عن «التأثير البرجوازي في البروليتاريا».

إن مصلحة البرجوازية، التي تقف ضد الديمقراطية، ومعادية للثورة بشكل عام، تستوجب تصفية حزب البروليتاريا القديم وحله. تعمل البرجوازية كل ما في وسعها لنشر وتعزيز كل الأفكار التي تهدف إلى تصفية حزب البروليتاريا. إن البرجوازية تحاول تشجيع التخلي عن المهام القديمة، و"إرجائها" وتقليصها وتقليمها إفراغها من محتواها واستبدال المصالحة أو الاتفاق مع باريشكيفيش وجماعته من أجل التدمير الحازم لأساس قوتهم.

التصفوية هي، في الواقع، انتشار هذه الأفكار البرجوازية عن التنازل والارتداد صلب البروليتاريا.

تلك هي الأهمية الطبقية للتصفوية كما هو موضح في قرار الحزب الذي أقر بالإجماع قبل ثلاث سنوات ونصف. ومن هذا المنطلق، يرى الحزب بأسره في التصفوية أكبر ضرر وخطر وتأثيرها الضار في الحركة البروليتارية على توطيد حزب للبروليتاريا مستقل (ليس بالقول فقط بل بالفعل).

لا تعني التصفوية فقط تصفية (أي حل، تدمير) حزب البروليتاريا القديم بل تعني أيضا تحطيم استقلال للبروليتاريا الطبقي وإفساد وعيها الطبقي بالأفكار البرجوازية.

سنقدم توضيحا لهذا التقييم للتصفوية في المقال التالي والذي سيحدد على نحو تام أهم حجج جريدة الشعاع التصفوية. أما لآن فلنلخص بإيجاز ما قلنا. إن محاولات جريدة الشعاع بوجه عام والسيدين ف. دان وبوتريسوف بوجه خاص لتقديم "التصفوية" على أنها اختراع، إنما هي حيل كاذبة بشكل مذهل تستند إلى افتراض أن قراء جريدة الشعاع غير مطلعين تمامًا. وفي الواقع، باستثناء قرار الحزب الصادر عام 1908، هناك قرار الحزب بالإجماع عام 1910، والذي يعطي تقييما كاملا للتصفوية باعتبارها انحرافا برجوازيا عن المسار البروليتاري، وهو انحراف خطير وكارثي بالنسبة للبروليتاريا. وهذا التقييم الذي وضعه الحزب لا يخفيه أو يتهرب منه إلا أعداء البروليتاريا.

موقف التصفويين من قراري 1908 و1910

في المقال السابق (جريدة الحقيقة، عدد 95 (299))، اقتبسنا الكلمات الدقيقة لقرار الحزب بالإجماع في قضية التصفوية والذي يعرفها بكونها مظهر من مظاهر التأثير البرجوازي في البروليتاريا.

مثلما كنا قد أشرنا، صدر هذا القرار في جانفي 1910. لنرى الآن سلوك أولئك التصفويين الذين يؤكدون لنا بوقاحة أنه لا يوجد ولم يكن هنالك أي شيء اسمه التصفوية.

في فيفري 1910، في العدد 2 من جريدة فجرنا، التي كانت قد بدأت لتوها في الظهور حينئذ، كتب السيد بوتريسوف بصراحة أنه "لا يوجد حزب له تراتب هرمي متكامل ومنظم" (أي، سلم، أو نظام "مؤسسات"). وبالتالي، كان من المستحيل تصفية "ما لم يعد موجودا في الواقع كجهاز منظم". (أنظر جريدة فجرنا، 1910، عدد 2، 61.)

لقد جرى ذلك التصريح بعد شهر أو أقل من تاريخ قرار الحزب بالإجماع!

وفي مارس 1910، أكدت مجلة تصفوية أخرى، وهي مجلة التجديد، التي لها نفس التشكيلة من المحررين – بوتريسوف، ودان، ومارتينوف، ويزوف، ومارتوف، وليفيتسكي وشركائهم – وقدمت تفسيرا شائعا لكلمات السيد بوتريسوف:

"ليس هنالك شيء للتصفية. ونحن من جانبنا [أي محرري جريدة التجديد] نضيف: إن حلم إعادة إنشاء هذا التراتب الهرمي في شكله القديم تحت الأرض هو ببساطة طوباوية ضارة رجعية تشير إلى فقدان حدس عند أعضاء حزب كان في وقت من الأوقات الأكثر واقعية على الإطلاق". (جريدة التجديد، 1910، عدد 5، ص 51.)

لا يوجد حزب. وفكرة إعادة تأسيسه طوباوية ضارة – هذه كلمات واضحة ومحددة. هنا لدينا نبذ واضح ومباشر للحزب. جاء التنازل (ودعوة العمال للتخلي) من أناس تركوا العمل تحت الأرض وكانوا "يتوقون" لحزب مفتوح.

إضافة لذلك، كان هذا الهروب من تحت الأرض مدعومًا بشكل قاطع وعلني من جانب أكسلرود في عام 1912 في كل من جريدتي الصوت الجديد (1912، عدد 6) وفجرنا (1912، عدد 6).

لقد كتب أكسلرود: "الحديث عن اللا فئوية في الظروف السائدة الآن إنما يعني التصرف مثل النعامة وخداع النفس والآخرين". "تنظيم الفصائل وتوحيدها هو المسؤولية الواضحة والواجب الملح لمؤيدي إصلاح الحزب أو بمعنى أدق ثورة الحزب".

وهكذا يؤيد أكسلرود علانية ثورة الحزب، أي تدمير الحزب القديم وتشكيل حزب جديد.

نقرا في عام 1913 (جريدة الشعاع، عدد 101)، في افتتاحية غير موقعة، بوضوح أن "بين العمال في بعض الأماكن هناك إحياء ونمو في التعاطف مع العمل السري". وأن ذلك إنما هو "حقيقة مؤسفة". سيدوف، مؤلف هذا المقال، اعترف بنفسه (جريدة فجرنا، 1913، عدد 3، ص 49) أن ذلك المقال "تسبب في عدم الرضا"، حتى بين مؤيدي تكتيك جريدة الشعاع. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تفسيرات سيدوف من النوع الذي تسبب في تجدد عدم الرضا من جانب أحد مؤيدي جريدة الشعاع وهو آن الذي لديه عمود في العدد 181 من جريدة الشعاع يعارض فيه سيدوف. وهو يعترض على افتراض سيدوف بأن "الحركة السرية تشكل عقبة أمام التنظيم السياسي لحركتنا، لبناء حزب اشتراكي-ديموقراطي عمالي". سخرية ل. سيدوف بسبب "غموضه" حول ما إذا كان باطن الأرض مرغوب فيه أم لا.

في تعليقهم الطويل على المقال، صرح محررو جريدة الشعاع لصالح سيدوف وأعلنوا أن آن كان "مخطئا عندما انتقد سيدوف".

سوف نفحص حجج محرري جريدة الشعاع والأخطاء التصفوية عند آن نفسه في مكانها الصحيح. ذلك أنها ليست النقطة التي نناقشها هنا. فما يجب أن نتعمق فيه الآن هو الاستنتاج الأساسي والرئيسي الذي يمكن استخلاصه من الوثائق المذكورة أعلاه.

لقد أدان الحزب بأكمله، في كل من عامي 1908 و1910، التصفوية ورفضها، وشرح الأصل الطبقي لهذا الاتجاه وخطورته بوضوح وتفصيل. وجميع الصحف والمجلات التصفوية: التجديد (1909-1910)، فجرنا (1910-1913)، الصوت الجديد (1912)، الشعاع (1912-1913)، – جميعها، وبعد أكثر القرارات تحديدا وحتى بالإجماع، شرعت تكرر أفكارا وحججا ذات طبيعة تصفوية.

فحتى أنصار "جريدة الشعاع" يضطرون إلى إعلان عدم اتفاقهم مع هذه الحجج، مع هذا الوعظ. هذه هي الحقيقة. لذا، فإن الصراخ حول "استدراج" التصفويين، مثلما يصدر عن تروتسكي وسمكوفسكي والعديد من رعاة التصفوية الآخرين، هو خداع صريح، لأنه تشويه مطلق للحقيقة.

الحقيقة التي أثبتتها الوثائق التي ذكرنا والتي تغطي فترة تزيد عن خمس سنوات (1908-1913) هي أن الاصفويين، مستهزئين بكل قرارات الحزب، يواصلون الإساءة للحزب، أي "السرية".

يجب على كل عامل يريد بنفسه أن يفحص بجدية قضايا الخلاف والتي تربك الحزب، والذي يريد أن يقرر بنفسه في هذه القضايا، أن يستوعب أولا هذه الحقيقة، وإجراء دراسة مستقلة والتحقق من قرارات الحزب هذه وحجج التصفوية. فقط أولئك الذين يدرسون ويتأملون بعناية ويتوصلون إلى قرار مستقل حول مشاكل حزبهم ومصيره يستحقون أن يُطلق عليهم اسم أعضاء الحزب وبناة حزب العمال. ويجب ألا يكون المرء غير مبالٍ بمسألة ما إذا كان الطرف "مذنبًا" بـ"الإغراء" (أي الهجمات اللاذعة والخاطئة على) المصفين أو ما إذا كان التصفويون هم المذنبون بارتكاب مخالفة صارخة لقرارات الحزب والمطالبة بإصرار بالتصفية، أي تدمير الحزب.

من الواضح أن الحزب لا يمكن أن يوجد ما لم يحارب بقوة أولئك الذين يسعون إلى تدميره.

بعد أن اعتمدنا الوثائق المتعلقة بهذه القضية الجوهرية، سننتقل في المقال التالي إلى تقييم المحتوى الأيديولوجي للدعوة إلى "حزب علني".

مغزى التصفوية الطبقي

لقد بينا في المقالات السابقة (جريدة الحقيقة، الأعداد: 289، 299، 314) أن جميع الماركسيين كانوا قد أدانوا في كل من عامي 1908 و1910 التصفوية بشكل لا رجعة فيه باعتبارها متنكرة للماضي. أوضح الماركسيون للبروليتاريا أن التصفوية هي انتشار التأثير البرجوازي صلب البروليتاريا. ةمل المنشورات التصفوية، من عام 1909 حتى عام 1913، انتهكت قرارات الماركسيين على نحو صارخ.

لننظر في شعار "حزب العمال العلني" أو "النضال في سبيل حزب علني" الذي لا يزال التصفويون يدعون إليه في جريدتي الشعاع وفجرنا.

هل هو شعار ماركسي بروليتاري أم شعار برجوازي ليبرالي؟

يجب البحث عن الإجابة لا في مواقف أو خطط التصفويين أو المجموعات الأخرى، بل في تحليل علاقات القوى الاجتماعية في روسيا في الفترة الراهنة. فأهمية الشعارات لا تحددها نوايا واضعيها، بل علاقات قوى كل الطبقات في البلاد.

إن ذوي العقول الإقطاعية و"بيروقراطيتهم" معادون لكل التغييرات التي تؤدي إلى الحرية السياسية. وهذا الأمر مفهوم. يجب على البرجوازية، بسبب وضعها الاقتصادي في بلد متخلف وشبه إقطاعي، أن تناضل في سبيل الحرية. لكن البرجوازية تخشى نشاط الشعب أكثر مما تخشى الرجعية. لقظ ظهرت هذه الحقيقة بوضوح خاص في عام 1905. إنها حقيقة معلومة تماما عند البروليتاريا. ولكنها ليست كذلك عند الانتهازيين والمثقفين شبه الليبراليين.

البرجوازية ليبرالية ومعادية للثورة. ومن هنا كانت إصلاحيتها البائسة والعاجزة على نحو يبعث على السخرية. إنها تحلم بالإصلاحات وتخشى تصفية حسابها بجدية حقيقية مع ذوي

العقول الإقطاعية الذين لا يرفضون فقط منح الإصلاحات، بل يسقطون حتى تلك القائمة فعلا. إنها تبشر بالإصلاحات وتخاف الحركة الشعبية. إنها تبذل الجهد للإطاحة بالمالكين العقاريين، لكنها تخشى أن تفقد سندهم وتخشى أن تفقد امتيازاتها الخاصة. ولقد قام نظام 3 جوان على قاعدة هذه العلاقة الطبقية. وهو نظام يعطي سلطة غير محدودة للمالكين العقاريين الإقطاعيين وإمتيازات للبرجوازية.

إن الوضع الطبقي للبروليتاريا يجعل من المستحيل عليها تماما "تقاسم" الامتيازات أو الخوف من أن يفقدها أي كان. وهذا هو السبب في أن الإصلاحية الضيقة الأنانية البائسة والمملة غريبة عن البروليتاريا. أما بالنسبة لجماهير الفلاحين فهم، من ناحية، يتعرضون لقمع لا حد له، وبدلا من التمتع بالامتيازات يعانون الجوع. ومن ناحية أخرى، هم دون شك برجوازيون صغار. وبالتالي فهم يتأرجحون حتما بين الليبراليين والعمال. هذا هو الوضع الموضوعي. ويتضح من هذا الوضع، أن شعار حزب البروليتاريا العلني هو، من ناحية أصله الطبقي، شعار الليبراليين المعادين للثورة.ط، ولا يحتوي إلا على الإصلاحية. ولا يحتوي حتى على أي تلميح إلى أن البروليتاريا، وهي الطبقة الديموقراطية تماما الوحيدة، تدرك أن مهمتها هي محاربة الليبراليين في سبيل التأثير في الديموقراطيين ككل. ولا يوجد حتى اقتراح بإزالة أساس جميع امتيازات المالكين العقاريين ذوي العقلية الإقطاعية، و"البيروقراطية"، إلخ. لا يوجد تفكير في الأساس العام للحرية السياسية أو للدستور الديمقراطي. وعوضا عن ذلك، يشير هذا الشعار ضمنا إلى التنازل الضمني عن القديم، وبالتالي رفض حزب العمال وحله (تصفيته). باختصار، يروج هذا الشعار، في فترة الثورة المضادة، بين العمال الدعوة إلى ذات الشيء الذي تمارسه البرجوازية الليبرالية نفسها. لذلك، لو لم يكن هنالك تصفويون، لكان على التقدميين البرجوازيين الأذكياء أن يجدوا، أو يوظفوا، مثقفين للدفاع عن ذلك في صفوف البروليتاريا! فقط الأغبياء سيسعون لمقارنة كلام التصفويين بدوافعهم. يجب أن تقارن أقوالهم بأفعال البرجوازية الليبرالية وموقعها الموضوعي.

لننظر في هذه الوقائع. كانت البرجوازية في عام 1902، تؤيد السرية. وكلفت ستروفه بإصدار جريدة التحرر سرا. وعندما بلغت الحركة البروليتارية 17 أكتوبر تخلى الليبراليون والكاديت عن السرية. ثم تبرأوا منها وأعلنوا أنها عديمة الفائدة وجنونا وخطأ وكفرا (فيخي).

فبدلا من العمل السري، فضلت البرجوازية الليبرالية النضال من أجل حزب علني. هذه حقيقة تاريخية أكدها تواصل محاولات التشريع التي قام بها الكاديت (1905–1907) والتقدميون (1913).

إننا نرى عند الكاديت شيئا من قبيل "العمل العلني ومنظمته السرية". أما فلاسوف الطيب القلب، أي التصفوي غير المتعمد، قد كرر سرد أفعال الكاديت "بعباراته الخاصة". لماذا نبذ الليبراليون السرية واتخذوا شعار "النضال في سبيل حزب علني"؟ أكان ذلك لأن ستروفه خائن؟ لا، فالأمر عكس ذلك تماما. فقد انتقل ستروفه إلى الجانب الآخر لأن البرجوازية بأكملها قامت بانعطاف. ولقد انعطفت البرجوازية، أولا، لأنها حصلت على الامتيازات في 11 ديسمبر 1905، وحتى في 3 جوان 1907 حصلت على وضع معارضة متسامحة. وثانيا، لأنها هي نفسها كانت تخاف الحركة الشعبية. إن شعار "النضال في سبيل حزب علني"، المترجم من لغة "السياسة العليا" إلى لغة واضحة ومفهومة إنما يعني ما يلي:

"أيها المالكون العقاريون! لا تظنوا أننا نريد أن نجعل حياتكم مستحيلة. كلا. فقط تنحوا جانبا قليلا، وافسحوا لنا المجال نحن البرجوازيين [حزب علني]، وسندافع عنكم "بذكاء"، وبراعة، و"علميّة" أكثر مما يفعل آل تشيموسكينز ورجال الدين بخمس أضعاف".

ولقد رفع النارودنيون البرجوازيون الصغار، على غرار الكاديت، شعار "النضال في سبيل حزب علني". ففي أوت 1906، نبذ السادة بيشيخونوف وشركاؤه من جريدة الثروة الروسية السرية، وأعلنوا "النضال في سبيل حزب علني"، وأزالوا من برنامجهم الشعارات الديموقراطية المنسجمة "السرية".

وبفضل حديثهم الإصلاحي عن "حزب واسع وعلني"، بقي أولئك التافهون، كما يرى الجميع، دون أي حزب ودون أية صلة بالجماهير، بينما كف الكاديت حتى عن التفكير في مثل تلك الصلة.

يمكن فهم طبيعة التصفوية بهذه الطريقة فقط، فقط من خلال تحليل موقف الطبقات، من خلال تحليل التاريخ العام للثورة المضادة. التصفويون هم مثقفون برجوازيون صغار دفعت

بهم البرجوازية لزرع الفساد الليبرالي صلب العمال. التصفويون هم خونة الماركسية وخونة الديمقراطية. إن شعار "النضال في سبيل حزب علني" في حالتهم (كما في حالة الليبراليين والنارودنيين) لا يؤدي إلا إلى تمويه نبذهم للماضي وانفصالهم عن البروليتاريا. هذه حقيقة تم إثباتها من خلال الانتخابات للدوما الرابعة وتاريخ تأسيس جريدة العمال «الحقيقة» (البرافدا). من الواضح للجميع أن الصلة بالجماهير قد تم الحفاظ عليها فقط من جانب أولئك الذين لم يتخلوا عن الماضي والذين يعرفون كيفية الاستفادة من "العمل العلني" وجميع الإمكانيات العلنية بروح ذلك الماضي ولغرض تقويتها وتدعيمها وتطويرها.

ولا يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك في فترة نظام 3 جوان.

سنتناول في مقالنا المقبل ما قام به التصفويون (أي الليبراليون) من "تقليص" في البرنامج والتكتيك.

شعار "النضال في سبيل حزب علني"

تناولنا في المقال السابق (جريدة الحقيقة، عدد 122) المغزى الموضوعي (أي الأهمية التي تحددها العلاقات الطبقية) لشعار "حزب علني" أو "النضال في سبيل حزب علني". وهذا الشعار هو تكرار مهذب لتكتيك البرجوازية التي تعبر بشكل صحيح عن نبذها للثورة أو موقفها المعادي للثورة.

لننظر في بعض المحاولات التي يقوم بها التصفويون بشكل متكرر للدفاع عن شعار "النضال في سبيل حزب علني". يحاول كل من دان وسيدوف ومايفسكي وجميع المحررين في جريدة الشعاع الخلط بين الحزب العلني والعمل ألعلني أو النشاط العلني. ومثل هذا الالتباس هو سفسطة صريحة، وحيلة لخداع القارئ.

أولا، لقد كان النشاط الاشتراكي-الديموقراطي العلني في فترة 1904-1913 واقعا. وأما "حزب علني" فهي جملة يستخدمها المثقفون لاخفاء نبذهم الحزب. ثانيا، لقد دأب الحزب على إدانة التصفوية، أي إدانة شعار حزب علني. لكن الحزب، بعيدا عن إدانة الأنشطة العلنية، بل على العكس من ذلك، أدان أولئك الذين أهملوها أو نبذوها. وثالثا، لقد جرى من 1904 إلى 1907 تطوير الأنشطة العلنية بشكل خاص في صفوف جميع الاشتراكيين-الديمقراطيين. لكن لم يكن هنالك حينها ولو تيارا واحدا ولا فصيلا واحدا من الاشتراكية الديموقراطية، قد قدم قدم شعار "النضال في سبيل حزب علني"!

هذا واقع تاريخي. ويجب على أولئك الذين يرغبون في فهم التصفوية أن يفكروا فيه.

هل أدى غياب شعار "النضال في سبيل حزب علني" إلى عرقلة النشاط العلني في فترة 1904-1907؟ أبدا.

لماذا لم يظهر مثل هذا الشعار في صفوف الاشتراكيين-الديمقراطيين في ذلك الوقت؟ لأنه في ذلك الوقت، على وجه التحديد، في لم تكن هناك ثورة مضادة مستعرة لجذب قسم من الاشتراكيين-الديمقراطيين إلى الانتهازية المتطرفة. فقد كان من الواضح في ذلك الوقت أن شعار "النضال في سبيل حزب علني" جملة انتهازية وإنكار "السرية".

أيها السادة، حاولوا فهم معنى هذا التغيير التاريخي. خلال فترة 1905، عندما تطورت الأنشطة العلنية بشكل رائع، لم يكن هناك شعار "النضال في سبيل حزب علني". خلال فترة الثورة المضادة، عندما كانت الأنشطة العلنية أقل تطورا، رفع قسم من الاشتراكيين-الديموقراطيين (على غرار البرجوازية) شعار نبذ "السرية" و"النضال في سبيل حزب علني".

ألا يزال معنى هذا التغيير وأهميته الطبقية غير واضحين؟

أخيرا، العنصر الرابع والأهم. هناك نوعان من النشاط العلني، في اتجاهين متعاكسين تماما ممكنان (ويجب رؤيتهما) – أحدهما للدفاع عن القديم وبصورة كاملة بروح القديم، يمثل شعاراته وتكتيكاته. وآخر ضد القديم، يمثل التنازل عنه والاستخفاف بدوره وشعاراته، إلخ.

إن وجود هذين النوعين من النشاط العلني، المتناقضان من حيث المبدأ تناقضا لا يمكن تذليله بالتوفيق بينهما، هو أكثر الوقائع التاريخية التي لا جدال فيها في الفترة الممتدة من 1906 (الكاديت والسيد بيشيكونوف وشركائه) إلى عام 1913 (جريدتي الشعاع وفجرنا). هل يمكن للمرء أن يكبح ابتسامة عندما يسمع شخصا بسيطا (أو شخصا يلعب دورًا بسيطا لفترة من الوقت) يسأل: ما الذي يمكن أن موضوع الجدال إذا كان كلا الجانبين يواصلان نشاطا علنيا. ما يدور حوله الجدال يا سيدي العزيز هو ما إذا كان هذا النشاط يجب أن تتم دفاعا عن "السرية" وروحها، أو التقليل من شأنها، ضدها وليس بروحها! الخلاف هو فقط – فقط! – حول ما إذا كان هذا العمل العلني بعينه تجري ممارسته بروح ليبرالية أم بروح ديمقراطية ثابتة، فإن الخلاف هو "فقط" حول ما إذا كان من الممكن أن يحصر المرء

نفسه في علانية العمل – تذكر السيد ليبرال ستروف الذي لم يقصر نفسه عليها عام 1902، بل "اقتصر" عليها بالكامل في الأعوام 1906-1913!

لا يستطيع التصفويون في جريدة الشعاع أن يفهموا أن شعار "النضال في سبيل حزب علني" يعني الانخراط في خضم أفكار العمال الليبرالية (ستروفه)، المغطاة ببافطات شعارات "شبه الماركسية".

أو لنأخذ، على سبيل المثال، حجج محرري جريدة الشعاع أنفسهم، في ردهم على آن (عدد 181):

لا يقتصر الحزب الاشتراكي-الديموقراطي على هؤلاء الرفاق القلائل الذين تدفعهم حقائق الحياة للعمل تحت الأرض. إذا اقتصر الحزب بأكمله على العمل السري، فكم سيكون عدد الأعضاء؟ من مائتين إلى ثلاثمائة؟ وأين سيكون هؤلاء الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف من العمال، الذين يتحملون بالفعل العبء الأكبر من العمل الاشتراكي-الديمقراطي؟"

إن أي إمرء يفكر سيجد هذه الحجة لوحدها كافية لتعريف مؤلفيها على أنهم ليبراليون. أولا، بكذبون عن عمد فيما يتعلق "بالسرية". أعدادها أكثر بكثير من "مئات". ثانيا، عدد أعضاء الحزب في جميع أنحاء العالم "محدود"، مقارنة بعدد العمال الذين يؤدون العمل الاشتراكي-الديموقراطي. على سبيل المثال، يوجد في ألمانيا مليون عضو فقط في الحزب الاشتراكي-الديموقراطي، ومع ذلك يبلغ عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها للاشتراكيين-الديموقراطيين حوالي خمسة ملايين، والبروليتاريا حوالي خمسة عشر مليونًا. يتم تحديد نسبة أعضاء الحزب إلى عدد الاشتراكيين-الديمقراطيين في مختلف البلدان من خلال الاختلافات في ظروفهم التاريخية. ثالثًا، ليس لدينا ما يمكن أن يكون بديلاً عن "السرية". وهكذا، لمعارضة الحزب، تشير جريدة الشعاع إلى العمال غير الحزبيين، أو أولئك الذين هم خارج الحزب. وهي الطريقة المعتادة عند الليبراليين الذين يحاولون فصل الجماهير عن طليعتهم الواعية طبقيًا. فلا تفهم جريدة الشعاع العلاقة بين الحزب والطبقة، تمامًا كما فشل

اقتصادويو 1895-1901 في فهمها. رابعا، حتى الآن "عملنا الاشتراكي-الديموقراطي" هو عمل اشتراكي-ديموقراطي حقيقي فقط عندما يجري العمل بروح القديم وتحت شعاراته.

حجج جريدة الشعاع هي حجج المثقفين الليبراليين، الذين، وهم غير المستعدين للانضمام إلى منظمة الحزب الموجودة بالفعل، يحاولون تدمير تلك المنظمة من خلال تحريض الجماهير غير الحزبية والمبعثرة وغير المستنيرة ضدها. يفعل الليبراليون الألمان الشيء نفسه عندما يقولون إن الاشتراكيين-الديموقراطيين لا يمثلون البروليتاريا لأن "حزبهم" لا يضم سوى واحد على خمسة عشر من البروليتاريا!

لنأخذ الحجة الأكثر انتشارا مما تقدم جريدة الشعاع: "نحن" مع حزب علني، "تماما كما في أوروبا". الليبراليون والتصفويون يريدون دستورا وحزبا علنيا "كما في أوروبا" اليوم، لكنهم لا يريدون المسار الذي وصلت أوروبا من خلاله إلى ذلك اليوم.

يعلمنا كوسوفسكي، التصفوي والبوندي، في جريدة الشعاع أن نتبع مثال النمساويين. لكنه نسي أن النمساويين لديهم دستور منذ عام 1867، وأنه لم يكن من الممكن أن يكون لديهم دستور دون (1) حركة عام 1848، (2) الأزمة السياسية العميقة في 1859-1866، عندما سمح ضعف البروليتاريا لبسمارك وأتباعه بتخليص أنفسهم عن طريق "الثورة من فوق" الشهيرة. ما الذي يتبع بعد ذلك من تعاليم كوسوفسكي، ودان، ولارين وجميع المحررين في جريدة الشعاع؟ فقط أنهم يساعدون في حل أزمتنا بروح "ثورة من فوق" وليس بأي روح أخرى! لكن عملهم هذا هو بالضبط "عمل" حزب عمال ستوليبين.

لذا، وبغض النظر عن الموضوع الذي نتناول، نرى التصفويين يتخلون عن الماركسية والديمقراطية.

في المقال التالي سنتناول بالتفصيل حججهم حول الحاجة إلى التخفيف من حدة شعاراتنا الاشتراكية-الديموقراطية.

خاتمة

يجب علينا الآن أن ننظر فيما يقوم به التصفويون من تخفيف الشعارات الماركسية. ومن الأفضل، لهذا الغرض، اتخاذ قرارات مؤتمر أوت. ولكن لأسباب معلومة لا يمكن تحليل تلك القرارات إلا في الصحف المنشورة في الخارج. لذا، نحن مضطرون، هنا، إلى اعتماد العدد 108 (194) من جريدة الشعاع، والذي، في مقال ل. س. كان هنالك عرضا دقيقا بشكل بارز لجوهر الموضوع بأكمله، كامل روح التصفوية.

كتب السيد ل. س. ما يلي:

"يعترف النائب مورانوف حتى الآن بثلاثة مطالب جزئية فقط، والتي، كما هو معلوم، كانت الركائز الثلاث للبرنامج الانتخابي للينينيين: الدمقرطة الكاملة لنظام الدولة، يوم ثماني ساعات، وإعطاء الأرض للفلاحين. تواصل "جريدة الحقيقة" أيضا الحفاظ على وجهة النظر هذه. ومع ذلك، فإننا، وكذلك كل الاشتراكية-الديموقراطية الأوروبية [اقرأ: "نحن وميليوكوف أيضا، الذي يؤكد لنا، الحمد لله، أن لدينا دستورًا"]، نرى في المطالب الجزئية طريقة للتحريض يمكن أن تتوج بنجاح فقط إذا أخذ في الاعتبار النضال اليومي للجماهير العاملة. نعتقد أن الأشياء التي، من ناحية، ذات أهمية أساسية لمزيد من التطور لحركة الطبقة العاملة، ومن ناحية أخرى، قد تكتسب إلحاحا للجماهير، يجب أن تُقدم باعتبارها مطلبا جزئيا على أساسه يجب على الاشتراكيين-الديمقراطيين أن يركزوا اهتمامهم في الوقت الحاضر. من بين المطالب الثلاثة التي قدمتها "جريدة الحقيقة"، هناك مطلب واحد فقط – يوم العمل من ثماني ساعات – يلعب ويمكنه أن يلعب دورا في انضال العمال اليومي. المطلبان الآخران قد يخدمان في الوقت الحاضر كموضوعات للدعاية، ولكن ليس للتحريض.

فيما يتعلق بالفرق بين الدعاية والتحريض، انظر في الصفحات الرائعة من كتيب بليخانوف "الكفاح ضد المجاعة". [(س) يطرق الباب الخطأ. فمن "لمؤلم" بالنسبة له أن يتذكر جدال بليخانوف في فترة 1899-1902 مع الاقتصاديين الذين يقلدهم!]. فصرف النظر عن يوم الثماني ساعات، فإن المطالبة بالحق في تكوين الجمعيات، والحق في تكوين أي نوع من التنظيم، مع حرية التجمع وحرية التعبير، الشفوية والمطبوعة على حد سواء، هو مطلب جزئي مقدم سواء من خلال متطلبات حركة الطبقة العاملة أو من خلال مجمل مسار الحياة الروسية ".

ذلك هو تكتيك التصفويين. فما يصفه ل. س. بعبارة "الدمقرطة الكاملة، إلخ"، وما يسميه "إعطاء الأرض للفلاحين" ليس، كما ترى، "إلحاحا للجماهير"، ولم "تقدمه متطلبات" حركة الطبقة العاملة" و"مجمل الحياة الروسية"! كم هي قديمة هذه الحجج ومدى درايتها لأولئك الذين يتذكرون تاريخ الممارسة الماركسية الروسية، سنواتها العديدة من النضال ضد الإقتصاديين، الذين تخلوا عن مهام الديمقراطية! بأي موهبة، تنسخ جريدة الشعاع آراء بروكوبوفيتش وكوسكوفا اللذان حاولا في تلك الأيام إغراء العمال للسير في الطريق الليبرالي!

لكن لنفحص حجج جريدة الشعاع عن كثب. من وجهة نظر الفطرة السليمة هم مجرد جنون. هل يستطيع أي شخص عاقل أن يؤكد حقا أن مطلب "الفلاحين" المذكور أعلاه (أي مطلب مصمم لمنفعة الفلاحين) ليس "مُلحا للجماهير"، وليس "مطلبا على حد سواء بمتطلبات حركة الطبقة العاملة وبكل مسار الحياة الروسية؟ " هذا ليس فقط كذب، إنه عبث واضح. إن كامل تاريخ روسيا في القرن التاسع عشر، و"مسار الحياة الروسية" بأكمله أنتج هذه القضية، مما جعله عاجلا، بل وأكثر إلحاحا. وقد انعكس ذلك في كل تشريعات روسيا. كيف يمكن أن تصل جريدة الشعاع إلى مثل هذا الكذب الفظيع؟

كان لابد من الوصول إلى ذلك، لأن جريدة الشعاع عبدة للسياسة الليبرالية، والليبراليون صادقون مع أنفسهم عندما يرفضون (أو، مثل جريدة الشعاع، ينحون جانبا) مطلب الفلاحين. وتقوم البرجوازية الليبرالية بذلك، لأن موقعها الطبقي يجبرها على خداع المالكين العقاريين ومعارضة الحركة الشعبية.

تنشر جريدة الشعاع بين العمال أفكار المالكين العقاريين الليبراليين وهي مذنبة بخيانة الفلاحين الديمقراطيين.

إضافة إلى ذلك. هل يمكن أن يكون حق تكوين الجمعيات هو فقط "المستعجل"؟ ماذا عن حرمة الشخص؟ أم إلغاء الاستبداد والاستبداد أو الشامل، إلخ، حق الاقتراع، أم مجلس واحد، إلخ؟ كل عامل متعلم، وكل من يتذكر الماضي القريب، يعرف جيدا أن كل هذا أمر ملح. في آلاف المقالات والخطب، اعترف جميع الليبراليين بأن كل هذا أمر ملح. لماذا إذن أعلنت جريدة الشعاع واحدة فقط من هذه الحريات أمرا عاجلا، وإن كانت واحدة من أهمها، في حين تم شطب الشروط الأساسية للحرية السياسية والديمقراطية والنظام الدستوري، ووضعها جانبا، وإحالتها إلى أرشيف "الدعاية"؟

السبب، والسبب الوحيد، هو أن جريدة الشعاع لا تقبل ما هو غير مقبول عند الليبراليين.

من وجهة نظر الإلحاح بالنسبة للجماهير، ومتطلبات حركة الطبقة العاملة ومسار الحياة الروسية، لا يوجد فرق بين المطالب الثلاثة لمورانوف والبرافدا (أو، باختصار، مطالب الماركسيين المتناسقين.). إن مطالب الطبقة العاملة والفلاحين والسياسة العامة هي كلها ذات إلحاح متساوٍ بالنسبة للجماهير، وقد تم وضعها في المقدمة من خلال متطلبات حركة الطبقة العاملة و"مجمل مسار الحياة الروسية". المطالب الثلاثة جميعها متشابهة أيضًا لأنها مطالب جزئية عزيزة على عبادنا من الاعتدال والدقة. إنها "جزئية" مقارنة بالأهداف النهائية، لكنها على مستوى عالٍ جدًا مقارنة، على سبيل المثال، بـ "أوروبا" بشكل عام.

فلماذا إذن تقبل جريدة الشعاع يوم من ثماني ساعات وترفض الباقي؟ لماذا قررت نيابة عن العمال أن يوم من ثماني ساعات "يلعب" دورا في نضالهم اليومي، في حين أن المطالب السياسية والفلاحية العامة لا تلعب مثل هذا الدور؟ تُظهر الوقائع، من ناحية، أن العمال في نضالهم اليومي يقدمون كلا من المطالب السياسية العامة والمطالب الفلاحية. ومن ناحية أخرى، فإنهم غالبا ما يناضلون من أجل تخفيضات أكثر اعتدالا في يوم العمل.

فيما يقوم المشكل إذن؟

يكمن المشكل في إصلاحية جريدة الشعاع، التي، كالعادة، تنسب ضيق أفقها الليبرالي إلى الجماهير إلى "مسار التاريخ"، إلخ.

تعني الإصلاحية، بوجه عام، أن الناس يحصرون أنفسهم في التحريض على التغييرات التي لا تتطلب إزالة الأسس الرئيسية للنظام الطبقي القديم، وهي تغييرات تتوافق والحفاظ على تلك الأسس. يوم من ثماني ساعات يتوافق مع الحفاظ على قوة رأس المال. من أجل جذب العمال، فإن الليبراليين الروس هم أنفسهم على استعداد لتأييد هذا المطلب ("إلى أقصى حد ممكن"). تلك المطالب التي لا تريد جريدة الشعاع "إثارة" لها تتعارض مع الحفاظ على أسس فترة ما قبل الرأسمالية، فترة الإقطاع.

تسقط جريدة الشعاع من التحريض على وجه التحديد ما هو غير مقبول عند الليبراليين الذين لا يريدون إلغاء سلطة المالك العقاري، لكنهم يريدون فقط مشاركة سلطته وامتيازاته. تسقط جريدة الشعاع بدقة ما يتعارض مع وجهة نظر الإصلاحية.

هنا تكمن المشكلة!

لا مورانوف ولا جريدة الحقيقة ولا أي ماركسي يرفض المطالب الجزئية. هذا هراء. لنأخذ التأمين، مثلا. نرفض خداع الشعب بالحديث الفارغ عن المطالب الجزئية، بالإصلاحية. نحن نرفض الإصلاحية الليبرالية في روسيا اليوم باعتبارها طوباوية وأنانية وكاذبة، لأنها تقوم على أوهام دستورية ومليئة بروح الخنوع للمالكين العقاريين. هذه هي النقطة التي تحاول جريدة الشعاع أن تربكها وتخفيها بعبارات حول "المطالب الجزئية" بوجه عام، على الرغم من أنها تعترف بأن لا مورانوف ولا جريدة الحقيقة يرفضان "مطالب جزئية" بعينها.

إن جريدة الشعاع تخفف من الشعارات الماركسية وتحاول تكييفها مع المقياس الضيق والإصلاحي والليبرالي، وبالتالي تنشر الأفكار البرجوازية صلب العمال.

وليس النضال الذي يخوضه الماركسيون ضد التصفويين سوى تعبيرا عن النضال الذي يخوضه العمال المتقدمون ضد البرجوازية الليبرالية في سبيل التأثير في جماهير الشعب، في سبيل تنويرهم وتثقيفهم سياسيا.

نشر الأصل في ستة أجزاء منفصلة في جريدة البرافدا في أفريل وماي 1913.